الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مشروع تسريع التحوُّل الرقمي في لبنان (P506791)

خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)

مسودة التقييم المسبق

حزيران 2025

خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

1. ستقوم الجمهورية اللبنانية ("المُقترِض") بتنفيذ مشروع تسريع التحوُّل الرقمي في لبنان ("المشروع" كلما وردت الإشارة إليه) من خلال مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون الوثيق مع الوزارات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك مكتب وزير الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، ووزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الصناعة، وزارة العدل، والوزارات القطاعية الأخرى المعنية، على النحو المُبيَّن في اتفاقية القرض ("الاتفاقية"). وقد وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير ("البنك") على تقديم تمويل لهذا المشروع على النحو المُبيَّن في الاتفاقية.

2. يلتزم المُقترِض بالعمل على تنفيذ المشروع وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه على نحو مقبول للبنك الدولي. وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي جزء لا يتجزأ من الاتفاقية. وما لم يرد تعريف مخالف لذلك في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه، فإن المصطلحات الواردة في هذه الخطة لها المعاني المعطاة لها في الاتفاقية المشار إليها.

3. دون تقييد لما سبق، تُحدِّد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه التدابير والإجراءات المادية التي يجب على المُقترِض تنفيذها أو التكليف بتنفيذها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الأُطر الزمنية للإجراءات والتدابير، والترتيبات المؤسسية، وترتيبات التوظيف والتدريب والرصد والإبلاغ، وإدارة المظالم. وتُحدِّد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي أيضاً الوثائق البيئية والاجتماعية التي سيتم إعدادها أو تحديثها والتشاور بشأنها والإفصاح عنها وتنفيذها في إطار المشروع، بما يتسق مع المعايير البيئية والاجتماعية، وبالشكل والمضمون المقبولين للبنك. ويجوز تعديل الوثائق البيئية والاجتماعية المذكورة من حين لآخر بموافقة كتابية مسبقة من البنك. وكما هو منصوص عليه في الاتفاقية المشار إليها، يتعيَّن على المُقترِض توفير الأموال الكافية لتغطية تكاليف تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

4. كما هو متفق عليه بين البنك والمُقترِض، يجوز تعديل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه من حين لآخر، إن دعت الضرورة، أثناء تنفيذ المشروع وتشغيله، لتعكس الإدارة التكيُّفية للتغييرات أو الظروف غير المتوقعة في المشروع أو استجابة لأداء المشروع. وفي مثل هذه الظروف، يتفق البنك والمُقترِض على تحديث خطة الالتزام البيئي والاجتماعي لتعكس هذه التغييرات من خلال تبادل الرسائل المُوقَّعة بين البنك ومُمثِّل المقترض المُحدَّد في الاتفاقية. وعلى المقترض الإفصاح على الفور عن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي المُحدَّثة.

5. يحدد القسم الخاص "بمؤشرات الاستعداد للتنفيذ" أدناه الإجراءات والتدابير التي يجب رصدها ومتابعتها لتقييم جاهزية المشروع لبدء التنفيذ وفقاً لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه. ومع ذلك، سيتم تنفيذ جميع الإجراءات والتدابير الواردة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي على النحو المُبيَّن في عامود "الإطار الزمني" أدناه، بغض النظر عما إذا كانت واردة في القسم المشار إليه أم لا.

	التدابير والإجراءات المادية	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة
ترتيبات التنفيذ ودعم القدرات			
أ	**الهيكل التنظيمي** إنشاء ودعم وحدة لتنفيذ المشروع داخل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية ، وتزويدها بموظفين مؤهلين وموارد كافية لإدارة مخاطر المشروع وآثاره البيئية والاجتماعية والصحية والمتعلقة بالسلامة. ويشمل ذلك تعيين أخصائي مُتفرّغ في الشؤون البيئية والاجتماعية.	إنشاء وحدة تنفيذ المشروع وتعيين أخصائي في الشؤون البيئية والاجتماعية في موعد لا يتجاوز 30 يوماً من تاريخ نفاذ المشروع، والإبقاء على هذه الوحدة وهذه الوظيفة طوال مدة تنفيذ المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية (إنشاء وحدة تنفيذ المشروع) وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع (تعيين أخصائي في الشؤون البيئية والاجتماعية)
ب	**خطة/تدابير بناء القدرات** إعداد وتنفيذ تدابير بناء القدرات التالية: • تدريب موظفي وحدة تنفيذ المشروع بشأن خطة مشاركة أصحاب المصلحة، ومعالجة المظالم، وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، بما في ذلك ما يخص الصحة والسلامة المجتمعية، وكذلك الاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي. • تدريب المقاولين بشأن مشاركة أصحاب المصلحة، ومعالجة المظالم، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك ما يخص الصحة والسلامة المهنية، والصحة والسلامة المجتمعية، والاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي. • تدريب مُنسِّقي الشؤون البيئية والاجتماعية في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والوزارات القطاعية التي تُنفِّذ أنشطة المشروع بشأن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لدعم انتقالهم للعمل وفق إطار المُقترض.	سيتم تنفيذ ذلك خلال السنة الأولى للمشروع وحسب الحاجة بعد ذلك طوال مدة المشروع. قبل بدء الأشغال وطوال مدة تنفيذ المشروع وتشغيله.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
المتابعة ورفع التقارير			
ج	**رفع التقارير الدورية** إعداد تقارير متابعة دورية عن أداء المشروع فيما يخص الجوانب البيئية والاجتماعية والصحية وجوانب السلامة وتقديمها إلى البنك. ويجب أن تتضمن هذه التقارير ما يلي: • حالة إعداد وتنفيذ الوثائق البيئية والاجتماعية المطلوبة بموجب خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. • مُلخَّص أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة المُنفَّذة وفقاً للخطة الخاصة بتلك المشاركة. • الشكاوى المُقدَّمة إلى آلية التظلم من العمال والمجتمعات المحلية، وسجل التظلُّمات، والتقدُّم المُحرَز في حلها.	بدءاً من تاريخ النفاذ، تُقدَّم التقارير نصف السنوية في موعد لا يتجاوز 15 يوماً بعد نهاية كل فترة من فترات إعداد التقارير، ويتم الالتزام بذلك طوال مدة تنفيذ المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع

	التدابير والإجراءات المادية	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة
	• الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية أثناء تنفيذ أنشطة المشروع. • الأداء البيئي والاجتماعي للمتعهدين والمتعاقدين الثانويين ، كما هو مُبيَّن في التقارير الشهرية المُقدَّمة من المقاولين وشركات الإشراف. • عدد الأحداث والحوادث المُبلغ عنها في إطار الإجراء هاء أدناه وحالة تسويتها.		
د	**التقارير الشهرية للمتعاقدين** وجوب قيام المتعاقدين/المتعهدين والشركات المُشرِفة بتقديم تقارير متابعة شهرية عن الأداء البيئي والاجتماعي، استنادًا إلى المقاييس المُحدَّدة في وثائق المناقصات والعقود الخاصة بهم، وإطلاع البنك الدولي على هذه التقارير.	تضمين عقود البناء شرطًا يقضي ببدء تقديم التقارير الشهرية بعد شهر واحد من تاريخ بدء الأنشطة تقديم تقارير شهرية إلى البنك عند الطلب.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
هـ	**الأحداث والحوادث** إخطار البنك عن أي حادثة أو حادث مرتبط بالمشروع من شأنه أو من المحتمل أن يكون له أثر سلبي كبير على البيئة أو المجتمعات المحلية المتأثِّرة أو الجمهور أو العمال. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الوفيات أو الإصابات الكبيرة للعمال أو العموم؛ وأعمال العنف أو التمييز أو الاحتجاج؛ والآثار غير المتوقعة على التراث الثقافي أو موارد التنوع البيولوجي؛ وتلوُّث البيئة؛ والعمل القسري أو عمالة الأطفال؛ والتهجير دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة (الإجلاء القسري)؛ ومزاعم الاستغلال أو الإيذاء أو التحرش الجنسي؛ وتفشي الأمراض. إجراء مراجعة وافية لتحديد الأسباب المباشرة والأساسية والجذرية للحادثة أو الحادث. وإعداد خطة عمل تصحيحية، والاتفاق عليها مع البنك، وتنفيذها، على أن تتضمَّن التدابير التفصيلية الواجب اتخاذها لمعالجة الحادثة أو الحادث ومنع تكراره. إعداد تقرير مُفصَّل عن الحادثة أو الحادث، بناء على طلب البنك، واقتراح الإجراءات الوقائية أو التصحيحية الإضافية حسب الاقتضاء.	إخطار البنك في موعد لا يتجاوز 48 ساعة بعد علمه بأي حادثة أو حادث، مع تقديم التفاصيل المتاحة عند الطلب. تقديم تقرير المراجعة وخطة العمل التصحيحي إلى البنك في موعد لا يتجاوز 30 يوماً من تاريخ الإخطار الأولي، ما لم يتفق البنك كتابةً على إطار زمني بديل. يستمر العمل بنظام الإخطار والإبلاغ هذا طوال مدة تنفيذ المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
المعيار البيئي والاجتماعي 1: تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها			
1.1	**التقييمات و/أو الخطط البيئية والاجتماعية** إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بمواقع مُحدَّدة والإفصاح عنها وتنفيذها لإنشاء مركز البيانات (المنشأة الملحقة)، بالاتفاق مع البنك ووفقاً للشروط المرجعية المقبولة للبنك وبما يتسق مع المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة.		ستلزم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع مُشغِّل المنشأة الملحقة بتنفيذ هذه التدابير.

	التدابير والإجراءات المادية	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة
		إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وإدراجها في وثائق المناقصات ذات الصلة قبل تنفيذ أنشطة المشروع التي تتطلَّب خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وعقب اكتمال إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية يجب تنفيذها طوال مدة المشروع.	
1.2	**إدارة المتعاقدين** دمج الجوانب ذات الصلة بخطة الالتزام البيئي والاجتماعي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومدونة قواعد السلوك، في المواصفات البيئية والاجتماعية لوثائق المشتريات والعقود مع المتعهدين والشركات المُشرِفة. وبعد ذلك، التأكُّد من امتثال هؤلاء المتعاقدين والشركات المُشرفة وإلزام متعاقديهم الثانويين بالامتثال للمواصفات البيئية والاجتماعية في عقودهم. وتزويد البنك بنسخ من جميع العقود ذات الصلة مع المتعهدين والمتعاقدين الثانويين وشركات الإشراف.	في إطار إعداد وثائق المشتريات والعقود ذات الصلة. الإشراف على المتعهدين طوال مدة تنفيذ المشروع وتقديم نسخ من العقود ذات الصلة إلى البنك عند الطلب.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
1.3	**المساعدة الفنية** التأكُّد من التزام جميع الخدمات الاستشارية والدراسات وأنشطة بناء القدرات والتدريب وأي أنشطة مساعدة فنية أخرى بالشروط المرجعية المقبولة للبنك والتي تتسق مع المعايير البيئية والاجتماعية.	طوال مدة تنفيذ المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
1.4	**المرافق (المنشآت) الملحقة** إذا تم تحديد المرافق/المنشآت الملحقة أثناء تنفيذ المشروع، فإنه يتعيَّن على مُشغِّليها تنفيذ الأنشطة بما يتوافق مع المتطلبات الواجبة التطبيق في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه والمعايير البيئية والاجتماعية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وإدارة المقاولين، وخطة مشاركة أصحاب المصلحة.	طوال مدة تنفيذ المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
1.5	**استخدام الإطار البيئي والاجتماعي للمُقترِض** يُقترَح استخدام جزء من الإطار البيئي والاجتماعي للمُقترِض لإدارة مخاطر المشروع وآثاره المتعلقة بالعمالة.	طوال مدة تنفيذ المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
المعيار البيئي والاجتماعي 2: العمالة وظروف العمل			

	التدابير والإجراءات المادية	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة
2.1	**استخدام إطار إدارة شؤون العمالة المعمول به لدى المُقترِض** التأكُّد من امتثال إدارة العمالة وظروف العمل لعمال المشروع لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه وإطار العمالة الخاص بالمُقترِض. ويشتمل هذا الإطار، على سبيل المثال لا الحصر، على إطار السياسات والأُطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة في لبنان التي تُغطي هيئات إدارة التنفيذ الوطنية والمحلية والتابعة للمناطق والإدارات المعنية، وكذلك القوانين واللوائح التنظيمية والإجراءات المعمول بها، وقدرات التنفيذ. إخطار البنك فوراً بأي تغييرات في الإطار البيئي والاجتماعي للمُقترض قد تُؤثّر تأثيراً جوهرياً وسلبياً على قدرة المُقترض على إدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية. ويجب أن يتضمَّن هذا الإخطار أي تدابير فورية أو مزمع اتخاذها لمعالجة هذه التغيرات وآثارها المحتملة على المشروع. وإذا رأى البنك أن هذه التغييرات تؤثر تأثيراً سلبياً على جوانب المشروع ذات الصلة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والمتعلقة بالسلامة، فإن المقترض مُلزمٌ بتنفيذ التدابير والإجراءات اللازمة لمعالجتها بطريقة مقبولة للبنك. وبعد ذلك يتم تحديث خطة الالتزام البيئي والاجتماعي لتعكس هذه الإجراءات المتفق عليها.	طوال مدة تنفيذ المشروع. إخطار البنك فور علمه بأي تغييرات في الإطار البيئي والاجتماعي للمُقترِض. ويتعيَّن دمج أي إجراءات لاحقة يطلبها البنك في خطة مُحدَّثة للالتزام البيئي والاجتماعي، على النحو المبيَّن في الفقرة 4 من القسم التمهيدي لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
2.2	**آلية التظلُّم لعمال المشروع** إنشاء آلية تظلُّم لجميع عمال المشروع وتفعيلها وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 2. وتوفر آلية معالجة المظالم قناة للإبلاغ عن التظلمات الحساسة دون الإفصاح عن هوية المتظلِّم، بما في ذلك المضايقات، وهي منفصلة عن خطوط الاتصال المعتادة لجهاز الإدارة. وستكون هذه الآلية متاحة لجميع عمال المشروع، بما في ذلك موظفو الخدمة المدنية المنتدبون للمشروع، والموظفون المُعيَّنون بشكل مباشر، والأفراد المتعاقد معهم.	إنشاء آلية معالجة المظالم الخاصة بالعمال قبل توظيف عمال المشروع ثم استمرار تفعيلها طوال مدة تنفيذه.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
المعيار البيئي والاجتماعي 3: الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوُّث وإدارته			
3.2	**الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوُّث وإدارته** تضمين تدابير كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوُّث وإدارته في طلبات تقديم العروض من جانب المتعهدين والمتعاقدين. ويتعيَّن أن تشترط هذه الطلبات امتثال جميع الأجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات التي تم شراؤها حديثاً لمعايير كفاءة استخدام الطاقة وأفضل ممارسات الاستدامة البيئية المعترف بها دولياً.	طوال مدة تنفيذ المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
المعيار البيئي والاجتماعي 4: الصحة والسلامة المجتمعية			

	التدابير والإجراءات المادية	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة
4.1	**الحركة المرورية والسلامة على الطرق** إدراج تدابير تختص بإدارة المخاطر على حركة المرور والسلامة على الطرق، على النحو المطلوب في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المُزمع إعدادها بموجب الإجراء 1 أعلاه.	يجب الاستمرار في تفعيل هذه التدابير وإدارتها طوال مدة تنفيذ المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
4.2	**الصحة والسلامة المجتمعية** تقييم وإدارة المخاطر والآثار المجتمعية الناشئة عن أنشطة المشروع بموجب الإجراء 1.1، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي، ودمج تدابير التخفيف في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بمواقع مُحدَّدة.	يجب الاستمرار في تفعيل هذه التدابير وإدارتها طوال مدة تنفيذ المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
	المعيار البيئي والاجتماعي 10: مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات		
10.1	**خطة مشاركة أصحاب المصلحة** اعتماد وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة للمشروع، بما يتسق مع المعيار البيئي والاجتماعي 10. ويجب أن تتضمَّن خطة مشاركة أصحاب المصلحة تدابير تستهدف، على سبيل المثال لا الحصر، تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات في الوقت المناسب وذات صلة ومفهومة ويسهل الوصول إليها، والحرص على التشاور المراعي للاعتبارات الثقافية دون مناورة وعدم محاولة التأثير عليهم وممارسة والإكراه والتمييز والترهيب.	اعتماد خطة مشاركة أصحاب المصلحة في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد تاريخ النفاذ، وتنفيذها طوال مدة المشروع.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
10.2	**آلية التظلُّم الخاصة بالمشروع** إنشاء آلية لمعالجة المظالم الخاصة بالمشروع والإعلان عنها والاستمرار في تشغيلها وتفعيلها لتسوية المخاوف والمظالم على وجه السرعة وبفاعلية. وستعمل هذه الآلية بشفافية، وتكون مراعية للاعتبارات الثقافية، ويسهل الوصول إليها لجميع الأطراف المتأثِّرة بأنشطة المشروع دون أي تكلفة أو عقاب، وتتيح تقديم الإفادات دون الإفصاح عن الهوية، ويتسق ذلك كله مع المعيار البيئي والاجتماعي 10. يجب أن تكون آلية التظلُّم مُجهَّزة لتلقي وتسجيل وتسهيل تسوية شكاوى الاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي، بما في ذلك من خلال إحالة الناجين إلى مُقدِّمي الخدمات لضحايا العنف ضد المرأة، وكل ذلك بطريقة آمنة وسرية ومُركَّزة على الباقين على قيد الحياة.	يجب إنشاء آلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع قبل بدء أنشطة المشروع، ولا بد من الاستمرار في تفعيل هذه الآلية طوال مدة تنفيذ المشروع وتشغيله، كما هو مُوضَّح في خطة مشاركة أصحاب المصلحة.	وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال وحدة تنفيذ المشروع
	مؤشرات الاستعداد للتنفيذ		
	الإجراءات التالية هي مؤشرات للاستعداد للتنفيذ: • تعيين أخصائي الشؤون البيئية والاجتماعية وفقاً للإجراء "أ" • تفعيل آلية معالجة المظالم الخاصة بالعمال وفقاً للإجراء 2.2 • تفعيل آلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع وفقاً للإجراء 10.2.		